نتائج غنية لورشة عمل الأمانة في اللاذقية

أبرزها إعادة ترميم بساتين الزيتون والحمضيات ودعم مشاريع تربية الدواجن منزلياً وتشجيع تربية النحل

اللاذقية - عبير سمير محمود

«الفاخورة هي البداية فقط» لتكون نموذجاً لمجتمع حي منظم قوي متمكّن ومنتج، لتنطلق بعدها عجلة «التنمية» التي أطلقتها «الأمانة السورية» إلى باقي المناطق المتضررة من الحرائق التي أصابت المنطقتين الساحلية والوسطى أواخر عام ٢٠٢٠، وذلك وفق خطة تنموية «للأمانة» بدأت عبر ورشة عمل تخصصية لتبني التوجه العام لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية لناحية الفاخورة في ريف اللاذقية.

في اليوم الرابع والأخير لجدول أعمال الورشة، تم تحديد المخرجات بخمسة محاور رئيسية في مجال الزراعة، تتضمن إعادة ترميم بساتين الزيتون والحمضيات المتضررة والتوسع الأفقي باستصلاح أراضي زيتون جديدة مع مراعاة الأصناف الملائمة للبيئة وتحسين إنتاج الحمضيات، والتأكيد أن هذا ينطلق من عمل الأمانة وليس بديلاً للمؤسسات الحكومية والجهات المعنية بل داعم لجهود التنمية التي تبذلها تلك الجهات التي كان لها دور في استجابة الحرائق بدءاً من حصر الأضرار والتعويض المادي للأهالي وبدء إصلاح البنى التحتية المتضررة وإجراء المسح للجوانب التي تأثرت بألسنة الحرائق.

ومن مخرجات الزراعة أيضاً، تحسين القيمة المضافة ونوعية الإنتاج للزيتون من خلال الممارسات الزراعية السليمة في كل مراحل الإنتاج والقطاف والنقل والعصر، وتحسين عمليات تسويق الحمضيات من خلال وحدات تصنيع العصائر ومشاغل الفرز والتوضيب وتطوير وتفعيل برنامج الاعتمادية، والتوسع في زراعة الخضار الشتوية والصيفية على المساحات القابلة للزراعة وغير المستثمرة وتحسين القيمة المضافة والتسويق من خلال سعي الأمانة لتحسين الواقع الاقتصادي الذي توفره الزراعات الموسمية لحين إعادة إثمار المحاصيل السنوية المتضررة.

والتوسع في زراعة النباتات الطبية والعطرية على مساحات ١٠-١٥ بالمئة من الأراضي الزراعية المتاحة وتوفير الشتول الكافية وخريطة زراعة الأنواع، والحصول على شهادات الإنتاج العضوي، استكمال للمرحلة التي قطعتها الأمانة في طريق الوصول لمجتمعات تستثمر مواردها بالشكل الأمثل، ولاسيما أنه بعد هذه الموارد تندرج ضمن التراث الحي الذي يجب صونه ونشره، والتوسع في زراعة الأعلاف لتغطية احتياجات الثروة الحيوانية في الناحية، وزراعة النباتات العلفية المتحملة للملوحة على المياه المعالجة، والتوسع في زراعة محصول التبغ وفق حاجة المؤسسة العامة للتبغ من خلال الزراعة التعاقدية معها.

كما حددت مخرجات الورشة أهم محاور مجال الثروة الحيوانية، وتم الاتفاق على مخرجات مهمة، تقضي بمساعدة المداجن القائمة والمتوقفة عن العمل على دوران عجلة الإنتاج فيها من خلال توفير التمويل المحدود الفائدة، ودراسة إمكانية إشادة مداجن جديدة قائمة على العمل التعاوني، ودعم المشاريع الأسرية الصغيرة المتعلقة بتربية أنواع الدواجن منزلياً، وقد توافق هذا المقترح مع التوجه الذي بدأت به الأمانة من خلال التعاونيات الزراعية لتوحيد جهود المجتمع المحلي وتركيزها ضمن سياق مشاريع اقتصادية تساعد في إيجاد فرص عمل جديدة وزيادة دخل الأهالي ورفع مستوى معيشتهم.

ومساعدة مزارع الأبقار القائمة على العمل بطاقتها الإنتاجية الكاملة وزيادة أعداد الأبقار المرباة لدى الأسر وإتاحة ذلك من خلال القروض، وهو جزء مما يحتاجه المجتمع الأهلي بمزارعيه ومربي الثروة الحيوانية لمجابهة تحديات الحياة التي تعرضوا لها متمثلة بحرائق أواخر عام ٢٠٢٠، إضافة إلى إقامة وحدات تصنيع الحليب وفق مواصفات قياسية وتوفير علامة تجارية له والاستفادة من المخلفات الناتجة عن تربية الأبقار في إنتاج الطاقة والأسمدة، مع التنويه بأن هذا المقترح يشجع المشاريع الصغيرة من ناحية تبني إنتاجها وتسويقه كجانب من الاكتفاء الذاتي الذي تسعى «الأمانة» إلى الوصول المجتمعات المحلية إليه بعد تمكينها.

كما تضمنت المخرجات تشجيع ونشر تربية النحل وتأصيل سلالة النحل السوري والاعتماد عليها في التربية نظراً لتأقلمها مع البيئة المحلية، وكذلك تشجيع تربية دودة الحرير كنوع من المشاريع الصغيرة المدرة للدخل للأسر الأكثر هشاشة، وتلك من المشاريع التي تساعد الأهالي على استخدام ما تحتويه بيئتهم لتحسين معيشتهم ضمن تنمية مستدامة تهدف الأمانة لتحقيقها.

في مجال المياه، حددت المخرجات التوجه نحو عدم استخدام مياه الشرب بشكل مباشر للري، وزيادة إتاحة المياه من خلال مشاريع حصاد مياه الأمطار والمياه غير التقليدية من محطات المعالجة ورفع كفاءة استخدام المياه من خلال التحول إلى الري الحديث والاستثمار الجماعي، وهنا يكمن دور للجمعيات الفلاحية والجهات المعنية بالزراعة والمياه حتى استكمال حاجات الزراعة والمزارعين ليكونوا قادرين على الإنتاج.

وخرجت الروشة بأهداف في مجال التسويق، كإقامة وحدات تصنيعية لإنتاج النباتي والحيواني تقوم بالإنتاج وفق مواصفات قياسية وتوفير العلامة التجارية، وتنفيذ معارض التسوق واستثمار الفرص المتاحة في منافذ البيع وزيادة التوجه نحو التسويق الإلكتروني بتطوير منصة لتسويق منتجات الناحية وربطها بصفحات التواصل الاجتماعي، ولطالما دعمت الأمانة المشاريع الاقتصادية من خلال إيجاد فرص ومجالات لتسويق منتجات المشاريع الصغيرة للمجتمعات التي تسعى للتنمية بأيدي أهلها، لتكون حية وقوية.

وفي مجال تحسين خدمات الدعم الفني والإرشاد، تم تحديد المخرجات بتوفير الدعم اللوجستي والكوادر الفنية المتخصصة والتدريب المناسب للوحدات الإرشادية لتمكينها من أداء مهامها في تقديم الدعم الفني للمنتجين الزراعيين، مع التوضيح أن دعم لوجستيات عملية الزراعة يحتاج تدخلاً مدروساً من الجهات الحكومية المسؤولة عن تولي دراسة الواقع الراهن وملاحظة المتطلبات التي تدعم الزراعة وتقييم أولويتها وأهميتها لتأمين بيئة عمل جيدة للمزارعين.

وبعد عرض الأهداف بكل محور، تمت مناقشة الأهداف في مجموعات العمل الثلاثة عشرة المتخصصة بكل توجه (المحصول الشتوي والصيفي، ولدودة الحرير، والأبقار والنحل والدواجن، والزيتون والحمضيات والتبغ والأعلاف والنباتات العطرية والطبية والدعم الفني والالكتروني ودعم التسويق الالكتروني)، وتم تحديد الصعوبات والمتطلبات والاحتياجات والحلول المقترحة لتنفيذها بشكل عملي قابل للتطبيق على أرض الواقع.

الرئيس التنفيذي للأمانة السورية للتنمية شادي الأنشي أعلن في ختام أعمال الورشة عن مخرج الورشة بالتوجه ومتطلبات التوجه لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية، مشيراً إلى استكمال التوجه لبقية القطاعات من مياه واتصالات وصحة وتعليم وغيرها، لتكون العناوين مدروسة خلال أسبوعين لينتهي التوجه ومتطلباته لبقية القطاعات بناء على التوجهات لكل القطاعات.

وذكر الأنشي أنه سيتم إعلان برنامج تنفيذي بإطار زمني لترجمة العمل لما تم التوافق عليه والذي من المتوقع أن يكون في النصف الثاني من العام الجاري، مبيناً أنه بالربع الأول وقبل شهر رمضان المبارك سيتم الانتهاء من المتطلبات كافة، وفي الربع الثاني ستواصل مجموعات العمل مناقشاتها لوضع البرنامج الزمني والتنفيذي ورصد الإمكانيات، لينطلق البرنامج التنفيذي بالفاخورة خلال النصف الثاني من العام الحالي وفقاً للتصور المبدئي.

وحول مخرجات الورشة، بيّن مدير الأمانة السورية للتنمية في محافظة اللاذقية راني صقر لـ«الوطن»، أنه خلال اليوم الأخير من أيام ورشة العمل تم تحديد احتياجات الأزمة ولكل توجّه ضمن العناوين التي تم العمل عليها خلال اليوم الثالث من الورشة.

وأضاف صقر: إن تحديد الاحتياجات هي الخطوة التي تسبق خطوة الخطة التنفيذية للبدء بالتحرك على الأرض، مشيراً إلى العمل على ما تم التوافق عليه بناء على الأهداف لكل توجه ليتم تنظيمها وتبويبها تحضيراً للخطة التنفيذية للعمل في المرحلة المقبلة.

وفي نهاية جدول أعمال الورشة، تم طرح اقتراح تنفيذ مبادرة حرائش «فلاحة» جميع أراضي ناحية الفاخورة لتكون «مخرجاً مباشراً» من الورشة ليتم تنفيذها في شهر آذار الجاري، وذلك بعد توافق جميع الحضور على المبادرة لكونها تصب في مصلحة الناحية بالمجمل وتخدم قطاع الزراعة والثروة الحيوانية فيها.

وشارك في الورشة التي انطلقت يوم الأحد الماضي (٢٧ شباط ٢٠٢٢)، نحو ١٠٠ شخص، منهم مزارعون وخبراء وجمعيات فلاحية من ناحية الفاخورة، إضافة إلى خبراء على مستوى محافظة اللاذقية وخبراء من منظمة أكساد، وفنيين من مديرية الزراعة وممثلين عن المديريات التابعة للمحافظة، إضافة إلى فريق عمل الأمانة السورية للتنمية.

رئيس زراعة حمص: انخفاض في إنتاج الفروج بسبب غلاء الأعلاف وعزوف المربين

حمص- نبال إبراهيم

بيّن رئيس غرفة زراعة حمص أحمد كاسر العلي في تصريح لـ«الوطن» أن الفروج ابتعد عن موائد السوريين وابتعد عن مزارع ومداجن المربين في الوقت ذاته، عازياً سبب ذلك لكون تكلفة إنتاج الفروج باتت عالية بشكل كبير ولا تتناسب مع سعر مبيعه وبالوقت ذاته سعر مبيعه لا يتناسب مع دخل المواطن.

وأوضح أن أسعار كلف ومستلزمات الإنتاج تضاعفت بشكل كبير عن السابق، لافتاً إلى أن سعر مبيع كيلو الفروج حالياً للمربي بين ٧ آلاف إلى ٧١٠٠ ليرة من أرض المدجنة، في حين سعر تكلفة الكيلو منه ٧٥٠٠ ليرة وبالتالي المربي يخسر، وأضاف: الخشية من المستقبل، لافتاً إلى أن الحرب التي تحدث في أوكرانيا أثرت بشكل كبير على أسعار الأعلاف عالمياً، إضافة إلى أجور نقل البواخر التي ارتفعت إلى أضعاف مضاعفة، وبالتالي ستزيد كلف الإنتاج.

وكشف العلي أن إنتاج الفروج انخفض إلى نحو ٣٠ بالمئة مقارنة بعام ٢٠١٠ حيث كنا نصدر الفروج حينها، مؤكداً أن الإنتاج ينخفض عاماً بعد عام نتيجة لعزوف المربين عن التربية وخروج عدد كبير من مزارع الفروج عن العمل وتوقفها.

وأشار إلى أن نحو ٧٠ بالمئة من مربي الفروج بحمص توقفت مزارعهم وعزفوا عن التربية نتيجة لغلاء كلف الإنتاج ووصول أرقامها إلى أرقام خيالية، مبيناً أنه على سبيل المثال كان كلفة إنتاج ٥ آلاف طير نحو ٥ ملايين ليرة سورية، في حين حالياً باتت التكلفة ما بين ٦٠ إلى ٧٠ مليون ليرة سورية للعدد نفسه، وبالوقت ذاته المربي يخسر وعند المبيع لا يسترد رأس ماله بل إن رصيده المالي ينخفض مرة بعد مرة ما ألحق به خسائر متتالية وأدى إلى عزوفه عن التربية.

ورأى أن سعر الفروج يفرضه السوق ولا يمكن التحكم بالسوق لكونه يخضع للعرض والطلب مثله كمثل الخضار والفاكهة، مشيراً إلى أن قلة الطلب على الفروج حالياً أدت لانخفاض سعره مقارنة بكلفة إنتاجه، وأضاف: من المفترض أن يكون سعر مبيع كيلو الفروج ٨ آلاف ليرة سورية على الأقل حتى يربح المربي ولا يخسر.

وشدد العلي على ضرورة زيادة المقنن العلفي وأن تأخذ مؤسسات الدولة دورها أكثر، حيث إن نصف كيلو مقنن علفي لكل طير لا يكفي وخاصة أنه يحتاج ٤ كيلو خلال الدورة، ولو تم إعطاء نصف الكمية التي يحتاجها الطير بسعر مناسب للمربي حينها تتم حمايته بسعر التكلفة، ولكن تم تركه للتاجر الذي يتحكم بالسعر ويسعر بشكل يومي وكيفي باعتبار أن الأعلاف (الذرة والصويا) هي المادة الوحيدة التي ليست مسعرة في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وهي غير قادرة على تسعيرها وضبطها.

وأكد أن مربي الدواجن عانوا بشكل كبير في الشتاء من عدم توافر وسائل التدفئة من مازوت وكهرباء وفحم، واضطروا إلى شراء المازوت والفحم من السوق السوداء بأسعار خيالية ومضاعفة عن أسعار الدولة، مبيناً أن سعر كيلو الفحم بالدولة كان ٨٥٠ ليرة سورية في حين كان المربي يشتري الكيلو من السوق بسعر ١٧٠٠ ليرة، كما كان يشتري لتر المازوت بحوالي ٣ آلاف ليرة سورية.

وبيّن العلي أن مؤسسة الأعلاف تعاقدت حالياً على استيراد ٩٠ ألف طن من الذرة و٩٠ ألف طن من الصويا، وفي السابق لم يكن يوجد في وزارة الزراعة أي عقد استيراد وكانت الوزارة حينها تأخذ نسبة ١٥ بالمئة من كمية الأعلاف التي يستوردها التجار بسعر التكلفة، ولكن تم تركه للتاجر الذي يتحكم بالسعر ويسعر بشكل يومي وكيفي باعتبار أن الأعلاف مباشرة، حيث كان التجار يقومون برفع سعر النسبة المتبقية لديه ٨٥ بالمئة ويضعون فروق أرباح نسبة الـ١٥ بالمئة التي كانت تأخذها مؤسسة الأعلاف بسعر التكلفة على باقي الكمية التي لديه، وبالتالي كان المربي يدفع أرباح المقنن العلفي حينها للتجار بطريقة ثانية أي «ما تم إعطاؤه باليد الأولى تم أخذه باليد الثانية»، لكن حالياً بعد عقود الاستيراد للذرة والصويا أصبحت الأسعار بفوارق بسيطة عن التجار يمكن للمربي الاستفادة منها إلا أن كمية المقنن قليلة جداً.

مدارس القنيطرة تعاني نقص مدرسين بالاختصاصات العلمية والفرنسي والمستخدمين والحراس

محافظ القنيطرة: لا استثناء لأي مدرس بالتكلف بعمل إداري والصفوف بحاجة لخدماته

القنيطرة- خالد خالد

أكد محافظ القنيطرة عبد الحليم خليل أن الارتقاء بالعملية التربوية والتعليمية من أولويات المحافظة والسعي الدائم والتحديث لتأمين مستلزمات العمل التربوي من كوادر تعليمية وإعادة تأهيل المدارس وتوفير الاستقرار الإداري في كل المدارس، مشدداً خلال لقائه الكوادر التربوية في مديرية التربية ومجمعاتها على إلغاء الاستثناءات لأي مدرس مكلف بعمل إداري، لأنه من غير المعقول والمقبول أن نجد صفاً من دون مدرس.

وأشار خليل إلى المعاناة الكبيرة أمام التربية في سد النقص بالاختصاصات العلمية واللغات وعلى الجميع مضاعفة الجهد لأداء الرسالة التربوية، كما أن هناك أولويات بالعمل، مطالباً بإعادة توزيع المستخدمين بين المدارس وعدم قبول أي واسطة بتكليف أي مدرس بأعمال إدارية وسيتم تكليف أي شخص في المكان الذي تحتاجه فيه والذي لا يلتزم سيتم إبقاء تكليفه فوراً!

ورأى رئيس مكتب التربية الفرعي جاسم الصالح أن أي مدير مدرسة يرى نفسه انه أعلى من التربية يجب إعفاؤه فوراً، محملاً مدير التربية مسؤولية ذلك لأنه عضو باللجنة التي تدرس تكليف المرشحين لإدارة المدارس.

وأوضح مدير تربية القنيطرة عماد أسعد العمل الدائم على تحقيق استقرار العملية التعليمية من خلال رفد المدارس بكامل احتياجاتها وتأمين الكادر التعليمي ومعالجة الصعوبات والمعوقات، مشدداً على أن هناك قضايا لا تحتاج إلى اجتماعات أو مراسلات وحلها يتم بشكل فوري كإجراء الصيانات الإسعافية للمدارس، مبيناً أنه تم التواصل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتركيب لواقط شمسية لجميع المدارس ولكنها وافقت على المدارس المهيئة فقط.

واتهم مدير التربية بعض مديري المدارس بالتقصير لضعف أدائهم، وقال: لا يمكن تحميل إدارة التربية أخطاء مديري المدارس، كاشفاً عن إجراء صيانة لكل مدارس تجمع البطيحة ومن المؤسف أن يتم الطلب اليوم بإجراء صيانة لها!

من جانبه بين رئيس دائرة التوجيه والمناهج حسن حمدي بكر تحويل عدد كبير من الإداريين إلى القاعات الصفية، كما تم تكليف بعض رؤساء الدوائر بإعطاء دروس في المدارس التي فيها شواغر في الاختصاصات العلمية واللغة الفرنسية، كما يقوم الموجهون الاختصاصيون بإعطاء ٤ حصص أسبوعية وكل في مجال اختصاصه لسد النقص في بعض الاختصاصات، علماً أن عدد الشواغر الحالية بمدارس القنيطرة ٢٦ شاغراً فقط، ومشيراً إلى أن المديرية تعاني نقصاً بالاختصاصات العلمية كحال جميع المحافظات وكذلك نقص بالموجهين الاختصاصيين والتربويين، ولكن المشكلة الحقيقية التي تواجه التربية هي مع بعض مديري المدارس حيث يتم تكليف مدرس من خارج الملاك وبعد يومين نكتشف أنه ترك المدرسة لأن المدير قام بتطفيش المكلف لعدم مراعاة وضعه لكونه طالباً ويحتاج للدوام بجامعته، مضيفاً ومن باب الشفافية إن هناك مديرين يرون أنفسهم أكبر من مديرية التربية.

بدورها بيّنت رئيسة دائرة التخطيط والتعاون الدولي منى عبد الله أنه تم توزيع القرطاسية والمنظفات ومادة الكلور وكميات جيدة بداية العام الدراسي عن كامل السنة، أما بالنسبة لصيانة المدارس في تجمعات ريف دمشق فمعظمها خضعت للصيانة خلال أعوام ٢٠١٨-٢٠٢١، وتم إدراج عدد من المدارس في تجمعات الذيابية والسيدة وزينب وسبينة وغيرها لإجراء صيانات شاملة في خطة العام الحالي، أما المدارس التي تحتاج إلى صيانة خفيفة فقد تم التواصل مع بعض الجمعيات الأهلية التي أبدت استعدادها لتنفيذ تلك الصيانات، مضيفة إن الموازنة الاستثمارية لتربية القنيطرة هذا العام ٣٠٠ مليون وهي غير كافية ولا تغطي صيانة جميع المدارس، على حين أن المدارس التي تعرضت للسرقة فسيتم تأمين المستلزمات الضرورية لها حالياً.

وأشارت إلى وجود شكوى من مديري بعض المدارس على وجود خلل وسوء تنفيذ بالصيانات التي أجريت لمدارسهم، علماً أن تلك المدارس لم يتم استلامها وهناك لجنة استلام من الخدمات الفنية والأبنية المدرسية، أما بالنسبة للمدارس المستأجرة لا يمكن إجراء صيانة لها على الخطة الاستثمارية وتم ترشيحها للمنظمات المانحة.

مدير التربية لا يجوز تحميل أخطاء مديري المدارس للمديرية!